Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT VOL.20/N°1, Juin 2021, p.334-350
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220

تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005–2014

LIBERALIZATION OF ALGERIAN FOREIGN TRADE IN THE FRAMEWORK OF THE PARTNERSHIP WITH THE EUROPEAN UNION 2005-2014

***د.بمراح محمد جواد**

جامعة أبي بكر بلقا يد– قسم العلوم السياسية– تلمسان

bemrah.djawad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/17 تاريخ القبول: 2021/06/22 تاريخ النشر: 2021/06/26

ملخص:

عرفت سياسة التجارة الخارجية للجزائر تحول كبير نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير تجارتها الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحر بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما دفعها إلى الارتباط بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بهدف ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية سنة 2005، غير أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب عدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الاقتصادي وجعل الجزائر غير قادرة على التصدير خارج المحروقات مما جعلها سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية وانفجار فاتورة الاستيراد من الاتحاد الأوروبي وميل كفة المصالح لصالح الاتحاد الأوروبي، مما يستوجب على الجزائر التوجه نحو خلق اقتصاد وطني منتج في مختلف القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة.

كلمات مفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، الشراكة، منطقة التبادل الحر، الجزائر،الاتحاد الأوروبي.

تصنيفاتJEL: C19 ، D51 ، F10 ، P45

Abstract:

Algeria's foreign trade policy has undergone a major transformation as a result of the trend towards a market economy and the liberalization of its foreign trade and the establishment of a free trade area in order to integrate into the global economy, which prompted it to link economic relations with the European Union with the aim of promoting Algerian exports outside the

hydrocarbon sector within the framework of the Euro-Algerian Partnership Agreement of 2005 However, this goal was not achieved because the Algerian market did not enjoy the feature of economic diversification and made Algeria unable to export outside hydrocarbons,
which made it a market for the disposal of European products and the explosion of the import bill from the European Union and the tilt of interests in favor of the European Union, which requires Algeria to move towards creating an economy A national producer in various wealth-producing sectors such as agriculture, tourism and renewable energies.
Keywords: Foreign trade liberalization, partnership, free trade area, Algeria, European Union.

*د.بمراح محمد جواد، bemrah.djawad@gmail.com

1.مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي عدة تحولات نتيجة ما فرضته أكبر وأقوى اقتصاديات العالم عن طريق إعادة توحيد النظام الاقتصادي على أسس اقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في كل المجالات، حيث يعتبر تحرير التجارة أحد الركائز التي تهدف لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق التوجه نحو الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، وهذا ما قامت به الجزائر في إطار الشراكة الأورو جزائرية باعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر مما دفع الجزائر إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي في ظل تزايد الاعتماد المتبادل وتحرير تجارتها من كل القيود والحواجز بصفة تدريجية، حيث تدخل عملية تحرير التجارة الدولية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا يتمتع بسوق واسعة وإنتاج وفير ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة وبلد يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات ويتخبط في مشاكل اقتصادية عويصة، تابع للاتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية، بينما لا تشكل هذه التجارة سوى 5% من تجارة الاتحاد الأوروبي، وسيمنح هذا الاندماج ضمن منظومة التجارة العالمية الجزائر العديد من الفرص كما سيضعه أمام تحديات كبرى خاصة في ضوء ضعف

تنافسية المنتجات المحلية أمام مثيلاتها الأوروبية وكذا السيطرة الشبه كلية للمنتجات النفطية على الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن طرح **الإشكالية التالية**:

هل استفادت الجزائر من تحرير تجارتها الخارجية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في رفع معدلات نمو اقتصادها الوطني؟

أهداف الدراسة:

- معرفة أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- معرفة حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.
- معرفة طبيعة العلاقة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفق مبدأ الاعتماد المتبادل أو التبعية.
- معرفة نتيجة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره منهجا مناسبا لمثل هذه المواضيع، حيث يتم وصف الظاهرة المدروسة والتركيز على متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي الذي من خلاله تم تحليل المعطيات الإحصائية.

المحور الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

في ظل تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية وظهور النظام الدولي الجديد وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتأقلم مع ما يجري في الخارج في مجال التدفق العالمي لرؤوس الأموال والتجارة، فاتجهت نحو "التحرير التجاري" الذي يقصد به تحرير التجارة الخارجية وفق جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد؛ أي عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا. (قدي، 2006، صفحة 249)

أما منطقة التجارة العالمية فعرفت تحرير التجارة على أنه " الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة الحواجز والقيود التي تعيقها"، لكن يبقى تدخل الدولة استثناءا كحالة الأزمة التي تصيب ميزان المدفوعات، وهذا ما أقرته المادة 12 من اتفاقيات **GATT** وللتحرير التجاري أربعة أشكال تتمثل فيما يلي: (الحويش، 2005، صفحة 187)

1. **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

2. **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.

3. التحرير الإقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم.

4. **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

كما أن للتحرير التجاري مزايا تتمثل فيما يلي:

1. **زيادة التنافسية:** يؤدي تحرير التجارة إلى إزالة التشوهات في المبادلات التجارية، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمتتبعين المحللين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة، فالمصدرون لا يمكنهم التصدير إذا لم تكن لديهم قدرة على المنافسة، والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات مما يؤدي إلى زيادة استخدام التكنولوجيات الأكثر كفاءة.

2. **التقليص من التزامات الحكومة:** الناجمة عن تكلفتها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

3. **المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. (قدي، 2006، صفحة 249)

غير أن عملية تحرير التجارة قد تواجهها عوائق التحرير التجاري والمتمثلة فيما يلي: (محمود، 2009، صفحة 23)

1. **الحواجز الطبيعية:** مثل تكاليف النقل والمواصلات، العوائق الجغرافية كالتضاريس الجبلية.

2. **الحواجز الثقافية**: اللغة والتقاليد والمواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية والممارسات التجارية المتشعبة.

3. **حواجز السوق**: المنافسة غير الشريفة، التجارة الاحتكارية أو إستراتيجية المنافسة المحدودة وأدوات تعظيم الأرباح للمؤسسات عابرة للقوميات.

4. **الحواجز السياسية**: التعريفات الجمركية والحصص أو تراخيص التصدير ومخططات زيادة الإنتاج، القيود الفنية الإدارية وقيود التصدير.

5. **نظم الخدمات ولوائحها**: كالقيود على عملية التمويل الأجنبي ووضع حدود على حركة الأفراد العاملين في الخدمة الأجنبية واللوائح والنظم القومية المقيدة لتجارة الخدمات.

بدأت عملية التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية في شهر أبريل 1994 وذلك على مراحل، حيث تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستراد وكذا إزالة الحواجز المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية لأقصى حد من 60% إلى 50% من الرسوم الجمركية سنة 1996. (بهلولي، 2013، صفحة 153)

كذلك عملت الجزائر على تطبيق نظام الخوصصة للمؤسسات العمومية عن طريق ربط الاقتصاديات الوطنية ودمجها بالاقتصاد العالمي وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد، (كريم، 2011، صفحة 41) وإعادة تخصيص الموارد والأنشطة وتغيير المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص.

لقد أصبحت الخوصصة إجراءا عمليا بعد إمضاء الجزائر اتفاقية "ستاندباي" مع صندوق النقد الدولي في 1994، مما سمح بإعادة جدولة الديون مع "نادي باريس"، ثم التفاوض بشأن جدولة الديون مع "نادي لندن"، ومنه بدأت الحكومة بتطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي (مقراني، 2010، صفحة 79)، مما أدى إلى بداية الخوصصة حيث تم في شهر جانفي 2001 الإعلان عن بيع 184 شركة حكومية خلال ثلاث سنوات وخوصصة 121 شركة تعمل في مجال الخدمات والأشغال العمومية والأغذية. (قادري، 2013، صفحة 106)

وفيما يتعلق بالاستثمار فقد وضعت الجزائر كافة الشروط والقوانين لترقية الاستثمار وهذا ما جاء في قانون الاستثمار لعام 1993 (الرسمية، 1999، صفحة 3) من خلال وضع قواعد تتسم بالشفافية والتسهيلات ومنح الضمانات والامتيازات المختلفة كإطار لدخول المستثمرين في السوق الوطنية، ثم يحدد القانون أطر واسعة للشراكة بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية، حيث يسمح القانون للمستثمرين الخواص الوطنيون والأجانب بأن يحلوا محل الدولة أو أن يشتركوا معها في المجالات المفتوحة للشراكة وذلك في شكل خلق مشاريع جديدة (مشدال، 2015، صفحة 150)، أو توسيع القدرات، كما يلح القانون على عدم التفريق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، ثم تعميق ما جاء به قانون الاستثمار بإجراءات قانون المالية التكميلي لعام 1994 التي تسمح بإمكانية التنازل عن أسهم شركات القطاع العام، مما ينهي التغيير المؤسساتي الذي يمنح الحرية للاستثمار الأجنبي ويسمح بالشراكة بين مختلف أنواع رأس المال، مما يعني أن السوق أصبحت مفتوحة ولا تميز بين المتعاملين.

أما بالنسبة للإطار المؤسساتي وضعت الجزائر مجموعة من الوكالات التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار منها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي تم إنشاؤها لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، حيث كلفت الوكالة بالمهام التالية: (الج04صفحة 5)

1. تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
2. تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة حول الأسواق الخارجية.
3. إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
4. وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
5. وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
6. وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
7. متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.

8. مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

المحور الثاني: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات للاندماج في الاقتصاد العالمي من بينها إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجالات عدة، غير أن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به وضرورة تفعيل الجزائر لآلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص المشاكل الاجتماعية، (دربال، 2002) غير أن هناك واقعا يفرض نفسه هو المنافسة التي تنشأ عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد هو الاتحاد الأوروبي إلى إتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد، حيث ينص الاتفاق وفق ما جاء به في المادة "06" على إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة. (**Populaire, 2002, p. 5**)

وجاء الاتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر لتدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد، حيث نصت بنود الاتفاقية للاتحاد الأوروبي على:

- التحرير الكامل للسوق الجزائرية، أي السماح بالاستيراد والتصدير.
- فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة.
- إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الاتحاد.
- إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية. (كاكي، 2013، صفحة 196)

وفيما يتعلق بتبادل السلع المصنعة فنص انتهاء فترة 12 سنة الانتقالية يكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وبداية التحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحر.

أما تبادل المنتجات الزراعية فقد ورد في الاتفاق أنه يترتب على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحرير التبادل أو تدعيم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد الحري التي تصب في فائدة اقتصاد الطرفين، وهناك قائمة تخص المبادلات بين الطرفين، وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر في السنة السادسة ابتداءا من تاريخ توقيع الاتفاقية. (رقيبة، 2006، الصفحات 4-5)

أما تجارة الخدمات فتمنح دول الاتحاد الأوروبي لممولي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا للالتزامات المتعلقة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، كما تمنح الجزائر للممولين بالخدمات الأوروبيين معاملة لا تقل رعاية عن تلك المتفق عليها في المواد 31 إلى 33 من الاتفاق.

كما حمل إتفاق إقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة 12 سنة سلسلة من الإجراءات الحمائية بطريقة تقليدية إذا ما حدث أثر سلبي لهذا التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي باعتباره كيانا هو أكبر شريك تجاري للجزائر، وهو المورد الرئيسي للمواد الغذائية والمنتجات التحويلية إلى الجزائر، فخلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 لم يتعدى مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي 14 مليار دولار، بينما واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار بمعدل 22 مليار دولار سنويا، وخلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597مليون دولار سنة 2005 ثم ارتفعت إلى 2,3 مليار دولار سنة 2014، وبعدها انخفضت إلى 1,6 مليار دولار سنة 2015،(**L, 2017**) في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وأفرزت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انعكاسات على الميزان التجاري خلال هذه الفترة وعلى هيكل الصادرات والواردات والجدول التالي يبين لنا حجم التبادلات التجارية خلال الفترة 2005-2014.

1- الميزان التجاري الجزائري في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الجدول رقم 01: الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	11,2	11,7	14,4	21	20,7	20,7	24,6	26,3	28,7	29,6
الصادرات	25,5	28,7	26,8	41,2	23,1	28	37,3	39,7	41,2	40,3
الميزان التجاري	14,3	17	12,4	20,2	2,4	7,3	12,7	13,4	12,5	10,7

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (cnis)

من خلال الجدول نلاحظ بداية ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي منذ 2005 وانخفض عام 2007 ب1,9 مليار دولار ثم ارتفعت عام 2008، حيث سجلت أعلى قيمة ب 41,2 مليار دولار 21 مليار دولار من الواردات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية وانخفاضها تارة أخرى بسبب تقلب أسعار المحروقات وهذا ما نلاحظه عام 2009 حيث انخفضت قيمة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي ب 18,1 مليار دولار ثم عادت للارتفاع مرة أخرى من 2010 إلى 2013 ووصلت إلى 41,2 مليار دولار وهي نفس القيمة المسجلة عام 2008 لتسجل عام 2014 ما قيمته 40,3 مليار دولار.

فالجزائر استفادت من الطفرة المستمرة في أسعار النفط مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من العملات الأجنبية، لكن سرعان ما تراجعت قيمة الصادرات وبشكل كبير عام 2015 إلى 25,8 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 14,5 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية مما أثر على الصادرات.

أما واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سجلت ارتفاعا من 11,2 مليار دولار عام 2005 إلى 29,6 مليار دولار عام 2014، وهذا راجع للرفع التدريجي للقيود الجمركية من طرف الجزائر، ما يعني أن الجزائر بقيت تعتمد في صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي على المحروقات، فتشكيل ميزان المدفوعات من غير المحروقات ضعيف جدا في ظل التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني، فبالرغم من عملية التفكيك الجمركي وتسجيل ارتفاع في الميزان التجاري لصالح الجزائر لكنها لم تستفيد من رفع القيود الجمركية بسبب عدم وجود إنتاج وطني خارج المحروقات التي تمثل أكثر من 97% من مداخيل الجزائر.

2- الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الجدول رقم 02: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة (2005- 2014)

الوحدة: مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الصناعية	منتجات استهلاكية أخرى	**المجموع** مليار دولار
2005	115	1447	329	2111	120	5228	1988	11,33
2006	107	1553	439	2968	81	4798	1874	11,82
2007	202	2042	690	3634	97	5597	2165	14,42
2008	451	3188	748	6447	111	7795	2421	21,16
2010	731	274	731	5786	213	8297	2201	20,70
2011	935	4601	792	6832	221	8675	2560	24,16
2012	3349	3413	1059	7082	18	8451	2817	26,33
2013	2696	4138	1137	7530	235	9653	3334	28,72
2014	1617	4820	1171	7963	313	10,145	3466	29,50

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي (cnis) 2014.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014، حيث انتقلت من قيمة 11,33 مليار دولار عام 2005 إلى قيمة 29,5 مليار دولار عام 2014، محققة بذلك درجة نمو بلغت 18,2 مليار دولار، وارتفعت عام 2007 إلى 14,42 مليار دولار وبلغت عام 2008 أكبر قيمة قدرت ب21,16 مليار دولار، ثم سجلت عام 2010 انخفاضا ضئيلا لتعود للارتفاع عام 2011 إلى 24,6 مليار دولار، ثم ارتفعت من عام 2012 و 2013 و 2014 إلى 29,5 مليار دولار، أما أكبر نسبة من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي هي عبارة عن منتجات التجهيز الصناعية حيث انتقلت من 5,22 مليار دولار عام 2005 إلى 10,14 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 100 % تقريبا، ثم تأتي بعدها المنتجات نصف مصنعة حيث انتقلت من 2,11 مليار دولار عام 2005 إلى 7,96 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 380 % ثم تأتي

المنتجات الغذائية بعدها، حيث انتقلت من قيمة 1,44 مليار دولار عام 2005 إلى 4,82 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 334 % من معدل النمو وتمثل حوالي 20 % من إجمالي الواردات.

أما بالنسبة لموردي الجزائر بمختلف المنتجات فيما يخص عملية الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2014، نعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 01: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الاستيراد لسنة 2014.

الوحدة: مليون دولار

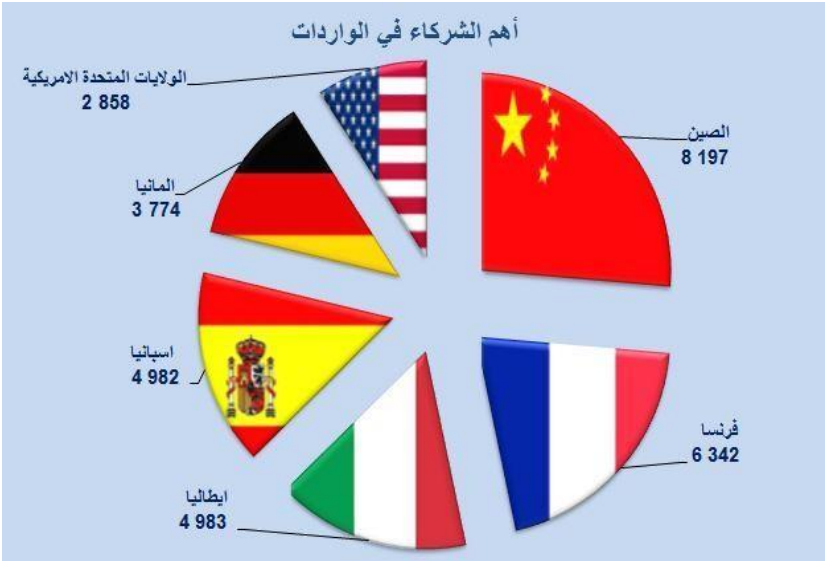

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك cnis

نلاحظ من خلال الرسم البياني للدول الستة التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها تصدر أربع دول أوروبية لقيمة الواردات، حيث نجد فرنسا في المرتبة الثانية ب 6,34 مليار دولار، ثم إيطاليا ب 4,98 مليار دولار، إسبانيا ب 4,98 مليار دولار، ثم ألمانيا ب 3,77 مليار دولار، وعليه يمكن القول بأن دول الاتحاد الأوروبي المذكورة في الرسم البياني تسيطر على واردات الجزائر، مما جعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تؤثر بشكل كبير في علاقتها التجارية مع الجزائر.

3- الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

تتمثل أغلب الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في المحروقات، غير أننا سنتطرق لهيكل السلع الكلي للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي لتبيان نسبة الصادرات خارج المحروقات وإظهار مدى استفادة الجزائر من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية التي من المفترض أن تعمل على تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي، والجدول التالي يبين لنا قيمة المنتجات من مجموع الصادرات:

الجدول رقم 03: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014

الوحدة: مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الصناعية	منتجات استهلاكية أخرى	**المجموع** مليار دولار
2005	24989	48	35	503	0	11	6	25592
2006	28004	49	45	622	0,04	18	13	28751
2007	25924	47	47	789	0,25	20	12	26836
2008	40334	55	80	1042	0,40	34	6	41551
2009	22555	45	36	523	0,07	19	4	23182
2010	27097	45	27	918	0,20	14	5	28106
2011	35760	126	74	1302	0,11	8	8	37272
2012	39760	122	60	1314	0,05	15	3	41274
2013	39760	122	60	1314	0,05	15	3	41274
2014	38216	88	60	2142	0,34	4	2,4	40512

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي (cnis) 2014.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي من عام 2005 ب 25,59 مليار دولار إلى 40,51 مليار دولار عام 2014، وهذا راجع للارتفاع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية، حيث أن نسبة 97 % من الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي هي من المحروقات.

وكما يوضح الجدول أن قيمة الصادرات من المحروقات عرفت ارتفاعا مستمرا منذ عام 2005 بقيمة 25,59 مليار دولار إلى غاية عام 2008 بقيمة 41,55 مليار دولار، أي بزيادة قدرت بقيمة 15,96 مليار دولار وهي أعلى قيمة مسجلة للفترة (2005– 2014)، لتسجل عام 2009 تراجعا إلى 23,18 مليار دولار، أي سجلت انخفاضا بقيمة 18,37 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط أواخر عام 2008، ثم عادت للارتفاع عام 2010 إلى قيمة 28,10 مليار دولار، أي زيادة بقيمة 4,92 مليار دولار، لتواصل الارتفاع عام 2011 إلى قيمة 37,27 مليار دولار، أي زيادة بقيمة 9,17 مليار دولار، ثم ارتفعت عام 2012 و 2013 إلى قيمة 41,27 مليار دولار على التوالي بزيادة قدرت بقيمة 4 مليار دولار مقارنة بسنة 2011، لتسجل تراجعا طفيفا عام 2014 إلى قيمة 40,51 مليار دولار، أي تراجعا بقيمة 0,76 مليار دولار.

أما باقي حصة السلع المصدرة للاتحاد الأوروبي خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدا أهمها حصة المنتجات نصف المصنعة التي تراوحت ما بين 2 % و 4 % حيث ارتفعت من عام 2005 بقيمة 0,5 مليار دولار إلى 1,04 مليار دولار عام 2008، لتنخفض عام 2009 إلى قيمة 0,52 مليار دولار لتعود للارتفاع عام 2010 إلى قيمة 0,91 مليار دولار إلى غاية عام 2014 مسجلة أعلى قيمة لها ب 2,14 مليار دولار، أي بزيادة قدرت ب 1,23 مليار دولار، ثم تأتي بعدها المنتجات الغذائية التي انتقلت من 48 مليون دولار عام 2005 إلى 126 مليون دولار عام 2011 لتنخفض إلى 88 مليون دولار عام 2014، ثم تأتي بعدها حصة المواد الأولية التي انتقلت من 35 مليون دولار عام 2005 إلى 74 مليون دولار عام 2011 لتنخفض إلى 60 مليون دولار عام 2014، ثم تأتي حصة منتجات التجهيز الصناعية التي سجلت أعلى قيمة ب34 مليون دولار عام 2008 لتنخفض إلى 4 مليون دولار عام 2014، ثم تأتي في الأخير حصة منتجات التجهيز الزراعية التي سجلت أعلى قيمة عام ب0,4 مليون دولار عام 2008.

ولهذا يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات تظهر عجزا كبيرا جدا بالرغم من مرور أكثر من 09 سنوات على دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ.

أما بالنسبة للدول الأوروبية المستوردة من الجزائر لمختلف المنتجات فيما يخص عملية التصدير نحو الاتحاد الأوروبي لعام 2014، نعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 02: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لعام **2014**.

الوحدة: مليون دولار

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك cnis

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن هناك ست (06) دول تستورد من الجزائر منها خمس (05) دول من الاتحاد الأوروبي تهيمن على صادرات الجزائر لعام 2014، مع الإشارة إلى أن أغلب هذه الدول تستورد المحروقات من الجزائر، حيث تحتل إسبانيا المرتبة الأولى بقيمة 9,71 مليار دولار، ثم تأتي بعدها إيطاليا بقيمة 8,36 مليار دولار، ثم تأتي تليها فرنسا بقيمة 6,74 مليار دولار، ثم تليها بريطانيا بقيمة 5,48 مليار دولار، ثم تأتي بعدها هولندا بقيمة 5,08 مليار دولار.

مما سبق يتضح لنا أن السمة الأساسية لهيكل التجارة الخارجية الجزائرية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي وعدم وجود تنويع اقتصادي، وبالتالي عدم استفادة الجزائر من إسقاط التعريفات الجمركية على الواردات لعدم وجود صادرات خارج المحروقات التي تعتبر ثروة قابلة للنضوب وخاضعة لتحكم الأسواق العالمية في أسعارها، وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الواردات فهي تأتي من عدد محدود من الموردين المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والتبعية المفرطة خاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية وسلع التجهيز والسلع الاستهلاكية، وهذا ما يبرز وجود عدم التكافؤ بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الخاتمة:

قامت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق وإقامة منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020 سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي فرضه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فاعتمدت سياسة التحرير التجاري الذي يفرض التحرير الكامل للسوق الجزائرية، حيث كان لتحرير التجارة أثر كبير على الاقتصاد الوطني الذي سجل عجزا متواصلا في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتجات الاتحاد الأوروبي، فأدى ذلك لعدم استفادة الجزائر من اتفاق الشراكة في رفع معدل نمو اقتصادها الوطني نظرا لعدم وجود نسبة مرتفعة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي.

نتائج الدراسة:

– عدم تحقيق الجزائر للهدف الرئيسي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمتمثل في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

– عدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الاقتصادي وعدم مقدرة المنتج الجزائري من فرض نفسه لولوج الأسواق الأوروبية نظرا للمنافسة الشديدة التي واجهتها المؤسسات الجزائرية مع نظيراتها الأوروبية، جعل الجزائر غير قادرة على التصدير خارج المحروقات.

– أصبحت الجزائر سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية.

– إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد، حيث بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2015) 220 مليار دولار، بينما بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 14 مليار دولار خلال نفس الفترة الزمنية، مما سجل عجزا كبيرا في الميزان التجاري لصالح الواردات، وبالتالي انعكس ذلك سلبا على مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

– زيادة استمرار تبعية الجزائر لأوروبا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ خاصة في مجال استيراد المنتجات الغذائية، وبالتالي ميل كفة المصالح لصالح الاتحاد الأوروبي وجعل الجزائر دولة تابعة له.

التوصيات:

– يجب على الجزائر التوجه نحو اقتصاد وطني منتج خارج قطاع المحروقات للاستفادة من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جانبه التجاري والخروج من تبعيتها له.

– يجب على الجزائر الاستثمار في القطاعات المنتجة والخالقة للثروة كقطاع الفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة لترقية الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات من أجل رفع معدلات نمو اقتصادها الوطني.

– إزالة الحواجز الجمركية في إطار تحرير التجارة الخارجية بدون خلق اقتصاد وطني منتج يؤدي إلى خسائر مادية للخزينة العمومية، مما يستوجب على الجزائر أن تصدر المنتوج المحلي في مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي لكي تستفيد بدورها من إزالة الحواجز الجمركية في السوق الأوروبي.

قائمة المراجع العربية –

- الجريدة الرسمية. (1999). القانون رقم 93-12 الصادر بتاريخ 05-10-1993. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1999/10/10). القانون رقم 93-12 . *الجريدة الرسمية* ، 3.
- الهاشمي مقراني. (2010). القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد(التجربة الجزائرية). قسنطينة، جامعة قسنطينة، الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
- جراهام دونكلي/تر: مصطفى محمود. (2009). التجارة الحرة/الأسطورة والواقع والبدائل. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- حمزة حسن كريم. (2011). العولمة العالية والنمو الاقتصادي. الأردن: دار صفاء.
- سليمة رقيبة. (2006). الشراكة الأورو جزائرية:هل هي نعمة أم نقمة؟ *الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (الصفحات 5-4). سطيف: جامعة فرحات عباس.
- عبد القادر دربال. (2002). تأثير منظمة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* ، 13.
- عبد القادر مشدال. (2015). تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة. *مجلة الأبحاث الاقتصادية* .
- عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأحنبي المباشر والتنافسية الدولية. لبنان: مكتبة حسن العمرية.
- عبد المجيد قدي. (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية/ دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- فيصل بهلولي. (2013). التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. *مجلة الباحث الاقتصادي* ، صفحة 153.
- محمد الطاهر قادري. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. لبنان: مكتبة حسن العمرية.
- ياسر الحويش. (2005). مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية. لبنان: منشور حلبي الحقوقية.

قائمة المراجع الأجنبية

- L, a. d.-U. (2017, 03 16). *Algérie-watch.* Consulté le 12 18, 2018, sur www.algerie-watch.org/fr: https://algeria-watch.org/?p=30562#:~:text=Rechercher%20%3A-,Accord%20d'association%20Alg%C3%A9rie-Union%20europ%C3%A9enne%3A%20Le,temps%20des%20remises%20en%20cause%E2%80%A6&text=Au%20bout%20de%2010%20ann%C3%A9es,Mais%20pas%20seulement.
- Populaire, L. R. (2002, Avril 22). Décret Présidentiel N" 159 du 27 Avril 2005. *L,acord Euro-Méditeranéen établissant une association entre L,Algérie et la Communauté Européenne et ses étas membres* . Valence/ Espagne .